

بيان صادر عن المرصد العمالي الأردني

بخصوص اعتصام العاملين والموظفين في مؤسسة الموانئ

يتابع المرصد العمالي الأردني بشكل حثيث الاعتصام الذي ينفذه العاملون في مؤسسة الموانئ منذ ما يقارب ثلاثة أسابيع، والذي يستهدفون من وراء تنفيذه جملة من المطالب العادلة تتمثل بتثبيت وتوحيد وتطوير النظام المالي والإداري للعمل والعاملين والموظفين والعمال في مؤسسة الموانئ، وتخصيص مكافئة نهاية الخدمة لجميع العاملين، إلى جانب تنفيذ بنود اتفاقية عمل جماعية تم توقيعها بين العاملين وإدارة مؤسسة الموانئ في عام 2009 بعد الإضراب الكبير الذي قاموا بتنفيذه في صيف ذلك العام، إلى جانب إعادة النظر في العقوبات التأديبية التي صدرت بحق عدد من زملائهم الذين قادوا إضرابهم في ذلك الوقت. وتضمنت تلك الاتفاقية تخصيص قطع أراضي للعاملين والموظفين، وإلغاء قرار استثناء الموظفين القاطنين في المدينة العمالية من عدم منحهم بدل سكن البالغة سبعون ديناراً وإعادتها كما كانت عليه سابقاً، إلى جانب وضع أسس خاصة لآلية توزيع صندوق غلبو الفوسفات على غرار مثل الشركات الأخرى. ويؤكد المرصد العمالي تضامنه الكامل مع مطالب آلاف العاملين في مؤسسة الموانئ، فمطالبهم ليست تعجيزية، ويرى أن العاملين في مؤسسة الموانئ والبالغ عددهم ما يقارب (3800) يعانون من ظروف عمل صعبة تخالف العديد من معايير العمل الدولية الخاصة بالعاملين في الموانئ، سواء في جانب الصحة والسلامة المهنية، أو في المنافع التي يستلمونها لقاء أعمالهم، هذا إلى جانب إحساسهم بالتمييز الناجم عن وجود أنواع متعددة من عقود العمل متفاوتة في منافعها، فهنالك العامل المنتدب وعامل التوظيف وعامل الشلة وعامل الفرقة، بالإضافة إلى العمال المصنفين. هذا إلى جانب الفروقات في الأجور والمنافع بينهم وبين زملائهم العاملين في ميناء الحاويات الذين يتمتعون بظروف عمل أفضل. ويستهجّن الموقف السلبي لإدارة مؤسسة الموانئ التي لم تلب أي من مطالب العاملين المعتصمين، لا بل لم تبدي استعدادها لتلبية المطالب أو جانباً منها، ويستهجّن المرصد العمالي كذلك الصمت الحكومي على موقف الإدارة السلبي، ومن المعروف أن الحكومة هي التي تقوم بتعيين إدارة مؤسسة الموانئ.

ويطالب المرصد العمالي إدارة مؤسسة الموانئ والحكومة بتلبية مطالب العاملين المعتصمين في ميناء العقبة، ويحذر من أن استمرار سياسة إهمال مطالب العاملين من شأنها مفاقمة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى نتائج غير مرغوبة ويمكننا استرجاع الذاكرة لما حدث خلال إضراب العمال ذاتهم في صيف عام 2009 لنعرف النتائج التي يمكن أن تؤدي إليها هذه السياسة، فجوهر مطالب العاملين هي ذاتها المطالب التي كانوا ينادون بها أثناء إضرابهم قبل عامين، إلا أن الحكومة وإدارة المؤسسة لم تلب كامل هذه المطالب، لا بل قامت بالانتقام من قادة ذلك الإضراب.

المرصد العمالي الأردني

عمان- الموافق 20 آذار 2011